حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٢٤) ٢٠١٤/٠١/٢٦ م | www.al-badeel.org | Issue (124) 26/01/2014

جنيف 2 : تهافت الخطاب الديبلوماسي للنظام

■ حسام ميرو

تؤشر قراءة أولية للجلسة الافتتاحية من جنيف 2 إلى جملة من المعطيات المهمة التي يمكن عبر رصدها بناء قراءة لمسار العملية التفاوضية، وما يمكن أن تفضي إليه من نتائج لاحقة.

بدايةً، لا بد من التنويه إلى أن سحب الدعوة من إيران هو حدث له دلالات مهمة في الحدث السوري والإقليمي، فقد حرم الحضور الإيراني الوفد السوري من سند مهم، وأكد على إجماع إقليمي ودولي على ضرورة إعادة إيران حساباتها ليس فقط تجاه سورية، وإنما تجاه عموم المنطقة، كما أكد سحب الدعوة منها على قوة الموقف السعودي الراهن، وعلى امتلاك السعودية روافع عملية مهمة في الوضع السوري، وعلى إصرار سعودي قوي بأن لا تتعاظم مكاسب إيران من اتفاقها بشأن ملفها النووي مع أمريكا والغرب.

الأمر الثاني بخصوص إيران مدخله لبنان، فقد تعرّض حزب الله في الشهرين الأخيرين إلى اختراقات مهمة لمناطق نفوذه، كما أن دعم السعودية الجيش اللبناني بمبلغ 3 مليارات دولار من أجل تقويته يعني أن السعودية تعيد بناء نفوذها في لبنان، وتمتين تحالفاتها في وجه نفوذ حزب الله، ومن ورائه إيران، وقد أتت زيارة وزير خارجية إيران إلى لبنان من أجل التشاور حول الأوضاع الجديدة، وما تمخضت عنه من تنازلات قدمها الحزب بخصوص الحكومة، أتت لتؤكد على أن إيران تشعر بتعدد ساحات المواجهة في الوقت الذي تريد فيه المضي بالاتفاق النووي، وقد ضغط الإيرانيون على الحزب لتقديم تنازلات (الانحناء أمام العاصفة)، في محاولة لتبريد الصراع.

وبالعودة إلى جنيف 2، فإن النظام كشف من خلال كلمة وليد المعلم عن إفلاس في الخطاب السياسي، ويمكن القول إن الكلمة في معظمها كانت محاولة يائسة لإظهار النظام في موقع الضحية (ضحية الإرهاب، وضحية الفكر التكفيري، وتآمر القوى الإقليمية)، مع إدراك مسبق بأن الحضور غير مهتم بما يقدمه من مبررات، كما أنه لم يسعَ إلى إيجاد نقاط التقاء مع الدول الإقليمية (توجيه الاتهام على طول الخط).

كلمة المعلم جاءت لتتناقض مع ما كان يتوقعه كثر من قوة الجهاز الديبلوماسي للنظام، فلم تظهر كلمة المعلم مكامن هذه القوة الافتراضية، بل أشارت إلى مواطن ضعف كثيرة، وأولها أن هذا الجهاز الديبلوماسي كان محيداً خلال الأعوام الثلاثة الماضية لمصلحة الأجهزة الأمنية والعسكرية.

في جنيف 2 اضطر النظام أن يجلس إلى طاولة السياسة، وهو الأمر الذي تهرّب منه وما زال، إذ أنه حاول منذ بداية الاحتجاجات أن يهرب من الاستحقاقات السياسية، وأن يُبقي الساحة الأمنية هي الملعب الذي يحسم فيه النتيجة ضد المعارضة والشعب، فالنظام يدرك بأنه لا يستطيع تقديم تنازلات سياسية جدية، لأنها عاجلاً أم آجلاً ستؤدي إلى تفككه، فهو قد تحوّل عبر عقود إلى بنية مغلقة، وأي تفكيك لحلقة من حلقات هذه البنية سيؤدي إلى سقوطها.

إن انطلاق جنيف2 لا يعني بالتأكيد أن المسار التفاوضي سيكون سلساً، وهو سيسعى بالتأكيد إلى خلط الأوراق داخل العملية السياسية أو في الميدان، لكن إصرار أمريكا وروسيا على عدم تأجيل المؤتمر يؤكد على إدراك مخاطر تأجيل العملية السياسية، وضرورة كسر الاستعصاء الداخلي على المستوى العسكري من خلال طاولة المفاوضات، وهو يوجه رسالة إلى من يهمه الأمر داخل النظام نفسه بضرورة البحث عن مخرج، وإحداث نوع من خلط الأوراق داخل أروقة النظام ودوائره، وتغيير حسابات البعض في مواقفهم من بقاء الأسد في السلطة.

إن توقع نتائج مهمة من المسار التفاوضي سابق لأوانه، ففي التجربة اللبنانية الأقرب لذاكرة السوريين استمرت المفاوضات لسنوات، ولم تنتج نظاماً ديمقراطياً، وإنما نظاماً قائماً على المحاصصة، وما زال الخلل الذي نجم عنه اتفاق الطائف يرخي بظلاله على لبنان، لذا فإن استباق ما سيؤول إليه جنيف2 أمر غير واقعي، لكن يبقى الأمر المهم، وهو ترميم ساحة المعارضة، وخاصة المعارضة الديمقراطية التي فقدت تأثيرها بشكل كبير في الحدث السوري.

أكثر من 100 مليار دولار خسائر الاقتصاد و9.3 مليون بحاجة إلى مساعدات

هروب رؤوس الأموال والكفاءات السورية إلى الخارج

إعداد قسم توثيق «البديل»:

أشارت تقارير عدة، ومن بينها تقارير للأمم المتحدة إلى أن الأزمة السورية هي الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية. ووصفت الكارثة الإنسانية بأنها الأشد خلال العقود الأخيرة، حيث بات أكثر من 9.3 مليون سوري بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2014، ويحتاج السوريون إلى مساعدات تفوق حاجز 6 مليار دولار لتغطية احتياجاتهم الإنسانية من غذاء ودواء ومأوى ، وعلى الرغم من انعقاد مؤتمر للمانحين في الكويت في 15 من الشهر الجاري، إلا أنه لم يتمكن من تأمين سوى 2.4 مليار دولار من المبلغ المطلوب، مع وجود قلق من عدم التزام بعض المانحين.

وفي ورش عمل عدة عقدت في أكثر من عاصمة غربية (واشنطن، برلين، أنقرة، وغيرها) حول الوضع السوري، كان التصور حول مآلات الوضع السوري فيه الكثير من عدم اليقين حول ما يمكن أن يتكشف من حقائق لاحقاً، إذ لا يمكن في ظل الأوضاع الراهنة الوصول إلى أرقام دقيقة حول حجم الكارثة السورية في مستوياتها المختلفة، فعلى سبيل المثال هناك شكوك حول ما يطرح من أرقام حول ضحايا الوضع السوري، إذ توجد مؤشرات أولية إلى أن عدد الضحايا ربما يكون قد بلغ أكثر من 400 ألف نسمة من السوريين، بينما ما زالت بعض الأرقام تتحدث حول 130 ألف سوري ذهبوا ضحية النزاع.

عدد الضحايا ليس الوحيد موضع شكوك، وإنما أيضاً أعداد الأشخاص الذين أصيبوا بإعاقات دائمة، أو إعاقات جزئية، فعلى مدار السنوات الثلاث الماضية استخدم العديد من أنواع الأسلحة في سورية، ودخلت أعداد كبيرة من السوريين إلى المستشفيات في دول الجوار (تركيا، لبنان، الأردن)، لكن هناك الكثير من الحالات التي عُولجت في المشافي الميدانية، والتي تعتمد في معظمها على العلاج السريع والمؤقت الذي يهدف إلى إنقاذ حياة المرضى، وليس استكمال ما يحتاجونه من علاج بعد ذلك.

وإذا كان الوضع الإنساني قد استحوذ بشكل كبير على مجريات الأحداث، فإن وضع الاقتصاد السوري، وما تعرضت له البنية التحتية في البلاد، هو الآخر في حالة كارثية، وليس بالإمكان حتى اللحظة توقع أرقام دقيقة حول الضرر الحقيقي الذي لحق بالاقتصاد السوري.

وأشارت دراسة أعدها المركز السوري لبحوث السياسات إلى أن حجم الخسائر التي مني بها الاقتصاد السوري حتى نهاية عام 2012 بلغت 48.4 مليار دولار، وقد أشارت دراسات عديدة إلى أن هذا الرقم تجاوز في نهاية عام 2013 حوالي

9.3 مليون سوري بحاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2014

100 مليار دولار، والجدير بالذكر إلى أن معظم الأرقام هي أرقام تقريبية، حيث توجد صعوبات كبيرة في الوصول إلى تقديرات حقيقية حول الحجم الفعلي لخسائر الاقتصاد السوري، خاصة مع وجود شبه استحالة في إمكانية إجراء دراسات ومسوح ميدانية مباشرة من قبل فرق العمل التابعة لمراكز الأبحاث، ولا تقتصر العوائق في وجه إجراء مقاربات دقيقة لخسائر الاقتصاد السوري فقط على المناطق الخاضعة للنظام السوري، وإنما أيضاً على المناطق التي توصف بالمحررة.

من جهة أخرى، فإن الخسائر المتعلقة بالاقتصاد السوري في حالة ازدياد يومية، خاصة مع استمرار استهداف البنى التحتية، والتي كانت في صلب النزاع، حيث تعرضت منذ عسكرة الوضع السوري إلى استهداف مباشر بالأسلحة الثقيلة.

قطاعات الاقتصاد السوري تعرضت في معظمها إلى خسائر فادحة، وتوقفت النسبة الأكبر من المصانع الموجودة في حلب (العاصمة الاقتصادية للبلاد) عن العمل، وتكمن الخطورة في أن أصحاب المصانع نقلوا أعمالهم إلى الخارج، وأسسوا من جديد لأعمالهم، ومن غير المتوقع حتى في حال إيجاد

تقدر الأموال التي خرجت من سورية خلال عام 2013 بنحو 50 مليار دولار

مخارج للأزمة السورية أن يعودوا إلى الاستثمار من جديد خلال السنوات الأولى، إذ ستبقى مشكلة الاستقرار الأمني هي أحد العوائق أمام عودتهم للاستثمار.

الأموال المهربة للخارج هي الأخرى لا يمكن الوقوف على حجمها الفعلي، وتقدر الأموال التي خرجت من سورية خلال عام 2013 بنحو 50 مليار دولار أمريكي، منها حوالي 20 مليار دولار هُربت إلى لبنان، وهي تعود إلى أشخاص من النظام السوري، وكان ذلك نتيجة لمخاوف من حدوث ضربة أمريكية على منشآت عسكرية سورية.

ومما لا شك فيه أن الأزمة السورية أوجدت أمراء حرب في النظام وفي المعارضة، وقد بنى الكثيرون ثروات طائلة، حيث كثرت عمليات النهب المنظم، وعمليات الخطف مقابل الفدية، وبيع الأسلحة، واحتكار توزيع السلع من قبل جماعات بعينها، ونهب أموال الإغاثة، والرشاوى لاستصدار أوراق رسمية، وغيرها من الأعمال التي ازدهرت نتيجة للوضع القائم.

وتضرر الفقراء بشكل كبير من الأزمة، كما أن الطبقة الوسطى في سورية تراجعت أعمالها بشكل كبير، وتقلصت إلى حد كبير، وهاجرت كفاءات سورية مهمة إلى الخارج، واليوم يعمل الأطباء السوريون في معظم بلدان الخليج العربي، وذلك في الوقت الذي تعاني فيه المدن السورية من الأطباء الأخصائيين، كما أغلقت المكاتب الهندسية، والمعاهد التعليمية التي كانت تؤمن دخلاً موازياً للمعلمين بالإضافة إلى رواتبهم الهزيلة التي كانوا يتقاضونها، أما دائرة تبادل السلع فقد تقلصت بشكل كبير نتيجة فقدان الاتصال بين المدن، وفقدان الأمن، وسيطرة حواجز تابعة للنظام والمعارضة المسلحة على مداخل المناطق والمدن.

السوريون والمؤتمر الدولي... «على الوعد يا كمون»

حسام الميلاد

أعلن إعلام النظام السوري مراراً قبل موعد مؤتمر «جنيف2-»، أن النظام لن يذهب إلى المؤتمر للتنازل عن السلطة. واليوم، يحضر الوفد السوري الرسمي إلى المؤتمر وهو يحمل ورقتين للعب فيهما على طاولة المفاوضات، ورقة الارهاب وورقة الاقليات وما يتصل بها من «عيش مشترك» مهدد من قبل هذا الإرهاب. وفي مقابل «الحكومة الانتقالية» التي نص عليها «جنيف1-»، يطرح النظام بديلا تمثل في «حكومة موسعة» تشمل الحكومة الحالية مطعمة بشخصيات معارضة من الداخل، مع إصراره على رفض الاعتراف بمعارضة الخارج، متهماً إياها بـ «العمالة» و«الخيانة» سعيا لمصادرة التمثيل السوري الرسمي والمعارض في آن معاً، وتقديم النظام على أنه من يمثل جميع السوريين. هكذا يستمر النظام بلعب دور من يوزع شهادات حسن السيرة والسلوك الوطنيين على الجميع، أما الاسد فهو باق ووجوده ليس بحال من الأحوال ورقة تفاوضية.

الائتلاف المعارض يذهب الى «جنيف 2-» بعد تردد طويل مخالفا بذلك أحد أهم الأسس التي قام عليها، وهو رفض التفاوض مع الأسد ونظامه. فوجد في استبعاد إيران من المشاركة نصراً معنويا يشيع من خلاله إيحاءً بفرض شروطه في الساحة السياسية، مع أن ما حدث هو أشبه بالثمرة التي سقطت في حضنه لكنه لم يتسلق الشجرة لالتقاطها. وربما أحسن الجربا، الذي علم أن الوفد الذي يترأسه هو الحلقة الأضعف في المؤتمر، في إصراره على «جنيف- 1» فيدعو إلى التوقيع الفوري على بنوده معتبراً أن هذا هو لب الشراكة التفاوضية، وذلك سعياً من «الائتلاف» في مواجهة تكتيك النظام وحلفائه الذين حاولوا التنصل من التزاماتهم حيال «جنيف 1-» والتي تعني مشاركتهم في «جنيف -2» إقراراً بها.بناءً على نص الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. «الائتلاف» بحضوره المؤتمر، يفهم أن مكاسبه ستكون أقل بكثير من حجم خسارته في حال عدم الحضور، والاعتراف الدولي به كممثل للمعارضة الذي كرسه من خلال هذه المشاركة يمكن أن يستثمر لاحقا ليكون خطوة هامة يفرض من خلالها هذا التمثيل فعليا على أطراف المعارضة الأخرى.

إيران استبعدت من المشاركة بسبب غموضها المراوغ حيال بنود «جنيف1-»، فبعد تراجعها عن رسالتها الشفوية التي نقلها محمد ظريف إلى بان كي مون، اضطر الأخير إلى سحب الدعوة، وسواء كان ذلك التراجع الايراني جاء نتيجة ضغط التيار

السوريين على مختلف مشاربهم لا يعولون على المؤتمر سوى ببعض الأمل الخجول

المتشدد أو نتج عن إرادة الاصلاحيين انفسهم ومعهم روحاني فلن تخسر ايران الكثير من عدم حضورها المؤتمر طالما كانت مؤثرة عملياً في الساحة السورية وطالما بقي تأثيرها على قرارات النظام السوري. ولا يألوا الرئيس الروحاني جهدا في تقديم النصائح والاقتراحات عن بعد بأن الحل الامثل في سوريا يكمن في الانتخابات الحرة، لكنه طبعا غير معني بآلية إجراء تلك الانتخابات وضمان نزاهتها ومصداقيتها ضمن الوضع القائم في سورية، وذلك على كل حال لا يهم الرئيس روحاني طالما كانت فرص الأسد للبقاء بانتخابات أو بدونها لا تزال كبيرة.

كان الموقف الأميركي حازماً في سحب الأوراق التي حاول النظام اللعب بها، فأصرت الولايات المتحدة على مرجعية «جنيف 1-» و أن لا مكان للأسد وعائلته في مستقبل سوريا، و بخصوص الإرهاب، أعتبرت الأسد بحد ذاته «مغناطيسا» جذب ويجذب الارهاب الى سوريا والمنطقة. أما في ما يتعلق بالأقليات، فحمايتهم لم تعد ذريعة للنظام بل أصبحت في نظر الولايات المتحدة الأميركية مهمة دولية. أما روسيا، فتحاول الانحناء أمام العاصفة الأميركية والاستمرار في سياسة كسب الوقت، فتعلن أنها غير متمسكة بالرئيس الأسد لكن دون أن تورط نفسها في اي تعهدات أو ضمانات تراها غير ضرورية، وربما يكون هذا أحد الأسباب التي دعت وليد المعلم إلى التهديد بالانسحاب من المؤتمر في حال لم تجر يوم غد السبت أي مفاوضات يراها «جدّية» لاسيما وأن النظام، الذي عوّل على رفض المعارضة المشاركة في «جنيف- 2» لتحاشي التورط فيه، يرى أن خسارته في «جنيف2-» أكبر بكثير من حجم المكاسب المرجوة منه، لذا يسعى بطموح غريب من نوعه إلى عرقلة المؤتمر لكن دون أن يتحمل هو مسؤولية ذلك !

شعبيا، يبدو أن السوريين على مختلف مشاربهم لا يعولون على المؤتمر سوى ببعض الأمل الخجول والعابر النابع عن حجم المعاناة أكثر من كونه ينم عن ثقة في العملية التفاوضية ذاتها والتي يجدون حالهم معها وكأنهم «على الوعد يا كمون». بعض مؤيدي النظام يبدو أنهم لا يهتمون بنتائج المؤتمر طالما هم مأخوذين بنشوة النصر الناجم عن " البوجقة " الإعلامية للنظام السوري. أما بعض المعارضين فيبدو من خلال نقاشاتهم العامة أو من خلال حضورهم عبر صفحات التواصل الاجتماعي، أنهم أقل تفاعلا مع المؤتمر مما كان متوقعا، لقناعتهم ربما أن المسالة باتت رهناً بالأطراف الدولية التي خيبت ظنهم حتى الآن. بل يبدو أنهم يعلقون الأمل على جلسات المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري ونتائجها التي قد تدين النظام السوري - حسب اعتقادهم - أكثر بكثير مما يأملون من مؤتمر «جنيف- 2» ونتائجه. أما ما عرف بالكتلة الصامتة فيبدو أنهم أشبه بمن يشاهد مباراة لكرة القدم، يعلمون أنها ستنتهي بالتعادل السلبي فيشجعون « اللعبة الحلوة».

لا يتوقع أن يخرج المؤتمر بخارطة طريق محددة عمليا وزمانياً للخروج من النفق السوري، وربما، وتحت إلحاح الأطراف الدولية لتحقيق انجاز ما، أن يكون هناك بعض الحلول الجزئية، كوقف لإطلاق النار في بعض المناطق من أجل ادخال بعض المساعدات الانسانية والإغاثية، أو رفع حصار مشروط هنا أو هناك، أو تبادل لأسرى ومعتقلين... وهذه جميعها قد لا تتوفر لها الضمانات الكافية لتطبيقها فعليا على الأرض.

مؤتمر «جنيف2-» هو مسار في «الحدث السوري» لكنه ليس نهاية المطاف، وربما يمهد لـ «جنيفات» أخرى يحتاجها، لكن حتى الآن يبدو أنه ليس هناك توافق دولي حقيقي حول الأزمة السورية يكفل نجاح المؤتمر طالما بات دور اللاعبين السوريين ثانوياً. ولا يعدو هذا المؤتمر أن يكون محاولة جديدة لكسر الجمود السياسي وخلط الأوراق من أجل تحسين شروط اللعبة السورية ومواقف لاعبيها الدوليين.

ياسر بدوي

لقاء العلوني مع الجولاني ليس أصعب من مقابلة بن لادن

زمن الرويبضة .... الجزيرة - الوكالة الحصرية ؟

أعاد لقاء أبو محمد الجولاني مع قناة الجزيرة ، أسئلة تتعلق في صميم الأزمات التي ضربت المنطقة العربية ، والدور الذي لعبه تنظيم القاعدة في هذه التحولات الحاصلة ، وتالياً دور قناة الجزيرة في الترويج لهذا التنظيم وما يمثله في صناعة الأعداء والأزمات في العالم والمنطقة .

يبدو أن بعض المقالات والتحقيقات الصحفية في مجلة الحوادث في العام 1998 ، لم تكن كافية لتهيئة هذا العدو القادم الذي سيضرب أقوى امبراطورية عرفها التاريخ ؟ وتولت المهمة قناة الجزيرة التي اكتسحت الرأي العام العربي ، وملأت الفراغ في الساحة العربية ، تلقفت قناة الجزيرة الحالة الداهمة في السياسية الدولية وبدأت تظهر الوكالة الحصرية والناطق الرئيس باسم التنظيم بعد غزوة برج التجارة العالمي في أمريكا ، وقسمت شاشة الجزيرة إلى نافذتين النصف الأول يحتله جورج بوش والنصف الآخر لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن ، لخلق بطولة وهمية مصطنعة تشكل الصورة الذهنية في عقول شباب المسلمين .

رغم الفضائح العديدة التي تملأ قنوات (اليوتيوب) عن خديعة سبتمبر والدور الواضح لأمريكا إلا أنّ بعض الشباب المسلم التي شكلت قناة الجزيرة الصورة الذهنية عنده يردد " دمرنا أمريكا وإرهابنا محمود وسادت ثقافة .... بالذبح جيناكم ..."

ذكر بن لادن في لقاء قديم مع المذيع تيسير علوني حديثاً للرسول قال فيه : "سيأتي على الناس سنوات خداعات ، يصدق فيها الكاذب ، ويكذب الصادق ، ويؤتمن الخائن ، ويخون الأمين ، وينطق فيها الرويبضة؟ قيل : وما الرويبضة؟ ، قيل الرجل التافه يتكلم في أمر العامة ".

واليوم أبرز تنظيم القاعدة هؤلاء الرجال (الأمراء) ينطقون بكلام لا معنى له، وينم عن جهل مستفحل أمثال البغدادي والجولاني والأمراء الآخرون ، فيحللون ما حرم الله ، ويحرمون ما أحله للناس ، يكسرون قواعد الشرع والأخلاق ويعتدون على مبادئ الإسلام الأساسية ، والمقاتلون الذي يبايعونهم بايعوا الجهل والرايات العمياء ويكفي في هذا المقام استحضار أهم فكرة يتسلسل منها أعداء الدين لتدمير الإسلام من داخله وهي قضية الجهاد.

يختزل علماء الإسلام ، أو بعضهم للدقة ،الجهاد بالقتال ، والقتال هو أدنى درجات الجهاد وكتبه الله وهو كره للناس ...وللقتال ضوابط وحالات نص عليها القرآن نصوصاً واضحة لا لبس فيها، وطبقها المسلمون تطبيقاً يفتخر فيه الدارس للأديان والحروب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. فالقتال لا يجوز إلا لرد الاعتداء، وضوابطه تنهي عن تفريق شجرة، وتنهى عن قتل شاة، ليأتي أمراء القاعدة ويعتدوا على جميع هذه القواعد والضوابط .. ويصورون مشاهد القتل وكأنها ألعاباً للتسلية. تقول المدونات التاريخية إن عدد القتلى المسلمين والمشركين في جميع غزوات الرسول وخلال تسع سنوات بلغ 386 قتيلاً ... بينما اليوم يقوم الأمير التافه في السنوات الخداعات بالقتل أمام الكاميرات والتباهي بإجرامه وهو مقنع مجهول الحسب والنسب .

لو لم تكن سنوات خداعات وأمراء تافهون لعرفوا دينهم على الأقل، وعرفوا تاريخ هذا الدين ومستقبله ورسالته، فالفكرة الأساسية فكرة تشويه الإسلام التي اشتغل عليها الغرب منذ مئات السنين في الاستشراق والإعلام والمدارس التبشيرية والفن والرواية والسينما وأي مثقف يستطيع قراءة كتاب جاك شاهين – كيف تشوه هوليود أمة ؟ حلل فيه ألف فيلم شوه فيها العربي و المسلم وكانت لهذه الغرض.

وما عجزت عنه جميع مؤسسات التشويه يحققه لها اليوم أمراء السنوات الخداعات التافهون ، حسب رسول المرسلين محمد .

جبهة النصرة – أميرها أبو محمد الجولاني ، الذي روجت له الجزيرة عبر تقاريرها منذ أكثر من عام عند اقتحام حلب ظهر مؤخراً على شاشتها في محاولة بائسة منه لكسب الرأي العام مستفيداً من احتراق داعش ، لكنه وقع في أسرها ، وإن كان ليس من أمراء السنوات الخداعات فليظهر على حقيقته ويعترف ويسلم بالإرادة الشعبية، ويعلن موقفاً واضحاً وصريحاً من دولة الإجرام في العراق والشام وتنظيم أمراء السنوات الخداعات في تنظيم القاعدة، ويتجرأ على الحوار والمناظرة في دين الله وتطبيقه، ولن تعفيه تلك الكلمات العمومية عن التكفير وإسقاط النظام، والحاضنة الشعبية، ولن تعفي قناة الجزيرة ادعاءاتها عن الظروف الصعبة التي أجري اللقاء فيها، فهي ليست أصعب من لقاء العلوني مع بن لادن.

الزمن في تسارع، مفاوضات جنيف ماضية للتخلص من نظام الاستبداد والإجرام والقتل، وأحد العوامل التي تعطي النظام صوتاً مسموعاً الارهاب الاسلامي، والظهور الصريح والعلني بجنب الوطن والشعب قرارات قاتلة ، وتقديم الإجابات عن تبنيه لتفجيرات دمشق التي أسست لرواية النظام ، ويجنب الدين تشويهاً مضافاً ويقلل من عدد السنوات الخداعات .

استراتيجية النظام التفاوضية في جينيف 2

غازي دحمان

يدرك فريق بشار الأسد، والحلف الداعم له، أنهم فقدوا الكثير من أوراقهم التفاوضية عشية انعقاد مؤتمر جينيف، وأن ورقتهم الأساسية التي تقوم على أولوية محاربة الإرهاب احترقت، بعد أن رفض العالم قبولها تورية ومدخلا لإعادة تأهيل نظام بشار الأسد.

على ذلك، يدخل النظام حلبة المفاوضات عارياً ومتخففاً من كل أوراق الضغط التي صنعها، ليس في مواجهة المعارضة، ولكن في مواجهة العالم الذي باتت تواجهه قضية متكاملة الأركان، الجاني فيها واضح، وعناصر القضية متعددة، من قتل ودمار وتهجير إلى محاولة إحراق الإقليم بكامله ونقل التداعيات إلى دول الجوار، وتهديد الأمن الإقليمي برمته.

أمام هذه الحالة يبدو أن النظام قرر الاتجاه إلى بناء حالة تفاوضية جديدة عبر صناعة عناصرها بإمكانياته المتاحة، وما يمكن أن يوفره خلال مسيرة التفاوض، وتبدو ملامح هذه الاستراتيجية واضحة في المرحلة التمهيدية، حيث ترتكز هذه الاستراتيجية على جملة من التكتيكات.

أولاً: إغراق التفاوض بالتفاصيل الكثيرة، وهو تكتيك قديم طالما لعبه النظام وعرف كيف يستفيد منه، ويبدو اليوم مناسباً له، وقد بدأ هذه اللعبة باكراً من المفاوضات حيث يحاول تشتيت المفاوضات بقضايا شكلية مثل العلم والتمثيل والكلمة الخطابية، وهي قضايا لا مجال لها في النزاعات الداخلية، إذ لسنا في حالة تفاوض مع دولة محتلة ودولة تبحث عن الاعتراف الدولي بحيث تصبح مسألة الرموز من القضايا الحساسة.

ثانياً: اللجوء إلى الاعتبارات القانونية والدستورية، وذلك من خلال الاستناد إلى الدستور الذي وضعه النظام وفصّله في الأزمة، لكي يغطي الظروف الحالية، ومحاولة وفد النظام فرضه كمرجعية قانونية وسيادية.

ثالثاً: الرهان على نزق المعارضة وقلة خبرتها السياسية ودفعها إلى القيام بردات فعل تحرج داعمي المعارضة وحلفائها، ودفع هؤلاء إلى اليأس من سلوك المعارضة، والقبول بالأمر الواقع الذي يوفره النظام.

رابعاً: التركيز على البعد الإعلامي، وخاصة في بعده العالمي، لإعطاء تصور معين للعالم الخارجي، فالواضح أن الوفد الإعلامي الضخم المرافق للوفد المفاوض ليس هدفه عمل تغطية لفعاليات المؤتمر، حيث توجد غرفة إعلامية تضم فريقا موثوقا يقوده فريق من القصر، ويرتبط مباشرة بخبرات في دمشق وبيروت بهدف إدارة معركة وليس تغطية الأخبار.

خامساً: يعتمد النظام على الإضافات التي سيستفيد منها من دوائر إقليمية ودولية، حيث يقف تحالف حزب الله وإيران وحكومة المالكي على تقديم دعم لوجستي كامل للمفاوضات سواء بالدعاية، أو بتحريك بعض المعطيات على الأرض أثناء جولات المفاوضات، وما بين كل مرحلة وأخرى، إضافة إلى دعم كل من روسيا والصين له في المجال الدولي، وتشكيل شبكة أمان تحميه من أي مخاطر دبلوماسية.

سادساً: يتوقع قيام النظام ببعض الإجراءات الشكلية هنا وهناك ليخفف من حدة احتقان الشارع وتوتره، كتخفيف الحصار عن بعض المناطق، أو إخراج دفعات صغيرة من السجناء.

سابعاً: اعتماد عنصر المفاجأة بطرح خيارات جديدة، تحمل في الشكل تنازلات معينة، لكنها في المضمون ليست سوى محاولات لإرباك الدول التي تدعم المعارضة وتحرجها أمام رأيها العام، مثل اقتراح إجراء انتخابات رئاسية مبكرة تحت رعاية وإشراف دوليين، وهو الأمر الذي كان يرفضه النظام سابقاً.

سيسعى النظام إلى طرح خيار حكومة الوحدة الوطنية بدل الحكومة الانتقالية، وسيحاول توسعة الهامش حول هذا الخيار والتمسك به، فهو لا يعني بالنسبة له سوى "الخطة ب" من خطته في التمسك بالحكم، وهذه الخطة تجعل بشار الأسد فوق المساومات، وتضعه في مصاف القضايا الوطنية الكبرى.

سيسعى النظام إلى تمديد عملية التفاوض إلى أبعد مدى يستطيع الوصول إليه، وقد كان حقق بمساعدة حليفه الروسي ضمان عدم تحديد سقف زمني للوصول إلى نتيجة للتفاوض، خلال هذه الفترة سيسعى النظام إلى إفراغ المؤتمر من أهدافه القاضية بتشكيل حكومة انتقالية بمهمات تنفيذية كاملة، حيث يجهد إلى إحداث تعقيدات عملانية تجعل الوصول إلى هذا الهدف أمراً مستحيلاً كأن يعمل مثلاً على إعادة خلط الأوراق الميدانية، أو يدفع مؤيديه إلى طرح وترويج أهداف جديدة، مثل إعادة طرح خيار التقسيم لعدم ثقة هؤلاء بأي حكومة ليس فيها الأسد، أو لكون الطرف الأخر ذو هوية طائفية غالبة.

الواقع ان البيئتان المحلية والإقليمية تسمحان بمثل هذه الاستراتيجية كما تشجعان على البحث الدائم عن خيارات مناسبة للنظام، وعلينا ألا نتوقع حصول اختراقات خطيرة، بشار الأسد ونظامه لا يمكن أن يرضخا مالم يقتنعان بجدية المجتمع الدولي، وهذه الجدية يحتاج إثباتها وجود آليات معينة، ليست موجودة حتى اللحظة.

تشكيل المجلس الإسلامي ومؤشرات الانتصار السعودي في سوريا

قبيل انطلاق مؤتمر جنيف 2 بدأت تحدث تغيرات في مسرح العمليات العسكرية وجبهات القتال في أنحاء مدن سورية عدة، ويمر المقاتلون السوريون في عملية إعادة تشكيل درامية، وتقع المملكة العربية السعودية في قلب هذه العملية.

عايرت الرياض موقفها من القوى الموجودة على الأرض، وقد برزت الجبهة الإسلامية التي شكلت مؤخراً كقوة قوية واحدة عن طريق الدعم السعودي . وبدأت دولة العراق الإسلامية في العراق والشام (داعش) تفقد الأرض. أما المعارضة « العلمانية » ، فتركزت في الجيش السوري الحر ، وهناك ضغوط لإظهار قدرتها على البقاء في ميدان القتال.

وكان أهم عامل تغيير للتوازنات في المعارضة السورية قد أتى عبر الرياح القادمة من المملكة العربية السعودية. وينظر بعض صناع القرار السعودي إلى سياسات واشنطن تجاه سورية وإيران بأنها باتت مضرة للمصالح السعودية، ولذلك أخذت الرياض المبادرة، وإعادة تقييم دورها.

وما جرى في موازين القوى على الأرض السورية يشير إلى تعديلات تكتيكية في نهج الرياض ، و أصبحت المملكة العربية السعودية الممثل الرئيسي «للقوى الإسلامية المعتدلة» .

وتلقت لجنة العلماء التي تشرف على تشكيل وحدات القتال الإسلامية تعليمات من الرياض. وبناءً على أوامر من اللجنة ، التي تضم كبار العلماء السنة ، تم تشكيل ثلاثة « جيوش » رئيسية. الأول هو جيش المجاهدين في الجنوب الغربي من حلب، ويضم 11 لواءً ، والثاني هو الاتحاد الإسلامي الذي يوجد مقره في دمشق (في الريف الشرقي والغربي) . والثالث هو الجبهة الإسلامية التي تضم خمس مجموعات أصغر مع وجود مجموعات صغيرة تتبع لدولة قطر.

وشكلت لجنة العلماء هيئة توحيد تحت اسم « المجلس الإسلامي ». وشكلت الهيئة جيش صغير من ضباط الأيديولوجية «المختصون بالتوجيه الديني»، وهو ما يعني أولئك الذين يعرفون الشريعة . عملية بناء الهيئة ما يزال مستمراً . في الاجتماع الأخير للمجلس ، قرروا بناء شبكة من البلديات والسلطات المحلية، و تغطي الخطة 14 محافظة و 64 مقاطعة و 295 من القرى النائية ، وسيتم إرسال الضباط المختصين بالتوجيه الديني إلى جميع المواقع المخصصة لبناء الحكم المحلي وفقا لأحكام الشريعة .

الآثار المترتبة على هذه « التجربة » هي بعيدة المدى . وهي المحاولة الثانية لبناء الحكم الإسلامي في دول الربيع العربي. في مصر فشل الإخوان المسلمون بشكل مأساوي ، وفي سوريا تبنى الآن نسخة منحى سلفي، ويتم تنظيف جبهات القتال من «داعش».

من الواضح أن هناك في الواقع فرق بين «داعش" وبين المجلس الإسلامي . ولكن هذا الاختلاف يتلخص في وجود اختلاف في السمعة ، وليس الأيديولوجيا ، وكلاهما يقوم على الوعظ حول المعتقدات والأهداف.

هناك جدل الآن حول ما لجعل هذا تغيير جوهري في شكل المعارضة السورية . ولكن ما لم يتم مناقشته هو حقيقة أن باب هذه المعارضة هي الآن في الرياض.

مصر: ماذا لو فشل العسكر في الملف الاقتصادي؟

تمت الموافقة على الدستور المصري في استفتاء شفاف إلى حد ما في الأسبوع الماضي. شارك ما يقدر بنحو 40 ٪ من الناخبين ، صوت أكثر من 90 ٪ بنعم . وحتى الآن، ما تزال العديد من الأسئلة والشكوك لا تخيم على الوضع المصري.

السؤال المركزي هو ما إذا كانت تركيبة الحكم الجديدة التي سوف تولد من عمليات التصويت الدستورية الثلاث إلى بعض الاستقرار النسبي، و إخراج البلاد بعيدا عن الكارثة الاقتصادية .

هذا السؤال الاقتصادي ينطبق بشكل خاص على الشباب المصري . وفقاً لتقرير في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2013، من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، كانت نسبة البطالة الرسمية 13.4 ٪ . ولكن ، من هذا العدد، يشكل الشباب 70.8 ٪ من إجمالي العاطلين عن العمل. حول 10.6 ٪ من هؤلاء ما بين 15 و 19 سنة ، ونسبة 20.9 ٪ تتراوح بين 25 و 29 سنة ، و 39.3 ٪ هم من الفئة العمرية بين 20 و 24 عاماً. وهؤلاء ليسوا من الناس غير المهرة : كان 84.5 ٪ من الشباب العاطلين عن العمل من خريجي الثانوية أو يحملون شهادات جامعية.

نتيجة العملية الانتخابية الدستورية ما زالت مملوءة بالغموض، فلا أحد يعرف إلى أين ستتجه مصر، وسيتكشف مع الوقت نوع الدعم المشروط من السكان عموماً للعملية التي يقودها الجيش . موقف مشترك بين أغلبية كبيرة من السكان يشير إلى «التعب الثورة»، و التوق لتحقيق الاستقرار، و تحسين الظروف الاقتصادية.

هذا الشعور يشير إلى أن السكان يدعمون الجيش للقيام بعمل معين ، ولكن إذا لم يتم هذا العمل فإنه سيتم سحب الدعم مرة أخرى ، وهنا يمكن التذكير ببدايات الفترة الانتقالية من عام 2011 ، حيث اندلعت احتجاجات عنيفة مطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته.

ولكن سنة واحدة من حكم محمد مرسي ، جنباً إلى جنب مع «التعب من الثورة»، جلبت العكس تماماً، وتم دعم للجيش ضد الإخوان المسلمين.

إذا فشلت تركيبة الحكم الجديدة لتحقيق الاستقرار و التحسن الاقتصادي ، فإن عودة الجماهير الكبيرة إلى الشوارع شبه مؤكدة . وسيكون هذا السيناريو كابوساً بالنسبة للكثيرين، حيث أنه من الممكن أن يعود الإخوان إلى لعب مكانة رائدة في الحكم، وسيدخل حينها الإخوان في مواجهة مع الجيش لضمان تجنب حالة انقلاب ثانية، وهذه الوضاع من شأنها أن تمهد لما هو أسوأ، أي الحرب الأهلية.

إن احتمال حدوث «ثورة ثالثة » موجود، ولكن الأمور أيضاً ليست دائرة مغلقة. إذ أن معظم يسعون من أجل الكرامة والتحسينات الاقتصادية، وسيتم الحكم على الحكومة العسكرية من التقدم الذي تحققه على كل الصعد.

تأجيل مشروع قانون ضد إيران وحقيقة السعي الروسي لضمها إلى جنيف2

شن السيناتور ديان فاينشتاين ، رئيس لجنة مجلس الشيوخ للاستخبارات في 14 يناير/ كانون الثاني الجاري، هجوماً عنيفاً على مشروع قانون العقوبات ضد إيران، وتدخل فاينشتاين يعكس شدة المعركة السياسية في واشنطن.

مشروع القانون الجديد يفرض عقوبات جديدة على قطاع النفط الإيراني ، وكذلك يلزم واشنطن بتقديم الدعم العسكري الامريكي لأية عمليات عسكرية إسرائيلية ضد إيران ،وهناك 59 من أصل 100 من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي يساندون المشروع. بالنسبة لأوباما فإن هذا العدد يقترب من كونه خطراً لا يمكن وقفه، وهو ما سيتطلب استخدام الفيتو من قبل البيت الأبيض، زعيم الاغلبية في مجلس الشيوخ هاري ريد كان قد وعد أنه سيتخذ خطوات سريعة من أجل إعادة القانون إلى مجلس الشيوخ للتصويت عليه، وذلك من أجل تجنب عملية طويلة من المناقشات المعتادة اللجنة. ولكن الآن ، وبسبب قوة الهجوم والضغط من قبل فاينشتاين والبيت الأبيض ، فقد وضع ريد مشروع القانون في الانتظار إلى أجل غير مسمى .

حذر فاينشتاين أن إقرار مشروع القانون سيبدأ « مسيرة الحرب» مع إيران في اللحظة التي تظهر فيها القيادة الإيرانية الجديدة مؤشرات الى أنها مستعدة للتوصل الى صفقة للتخلي عن أي برنامج الأسلحة النووية في مقابل إنهاء العقوبات عليها في نهاية المطاف . وأشار فاينشتاين أيضا إلى أن لغة مشروع القانون تلزم الولايات المتحدة أن تتدخل بنشاط عسكري في دعم أي هجوم إسرائيلي على إيران ، وهو ما سيكون بمثابة إلغاء صريح للسيادة الوطنية الأمريكية ، في الواقع ، وإعطاء رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو السلطة لجر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب.

العقيد جورج باتريك لانج ، ضابط عسكري متقاعد ، وكان قد ترأس سابقاً برنامج الشرق الأوسط في و كالة استخبارات الدفاع DIA الأمريكية و العمليات الاستخباراتية ا قبل تقاعده، اعتبر بأن المشروع غير دستوري، وحذر من أنه لا أحد يستطيع أن يأمر الرئيس بالذهاب إلى الحرب، وأن المشروع يعني أنه يمكن إدانة الرئيس الأمريكي إذا رفض الانضمام إلى نتنياهو في أي هجوم إسرائيلي على إيران.

تزامنت إعادة دفع ضد مشروع قانون العقوبات «منديز» مع إصدار وزير الدفاع السابق روبرت غيتس مذكراته حول سنواته الأربع و النصف التي قضاها وزيراً للدفاع في عهد الرئيسين جورج دبليو بوش، وانتقد غيتس مُخططي الأمن القومي المدنيين الذين يسارعون جداً للذهاب إلى الحرب ، والذين ليس لديهم فكرة عن عواقب حقيقية للعمل العسكري . وقال جيتس للصحفيين انه كتب الكتاب في هذه اللحظة بالتحديد خوفاً من أن الأمريكيين يواجهون الاشتباك العسكري الوشيك في سوريا ، جنباً إلى جنب مع احتمال نشوب حرب مع إيران إذا فشلت المحادثات P5+1 .

في خطاب ألقاه في جامعة الدفاع الوطني يوم 14 يناير ، الجنرال مارتن ديمبسي ، رئيس هيئة الأركان المشتركة ، عكس تحذيرات الجيتس من الاندفاع إلى الحرب من جانب البيروقراطيين الحكوميين الذين يفتقرون إلى الخبرة العسكرية.

التجمع المعروف باسم «الواقعيين» في إدارة أوباما عقّد ميزان القوى ضد « التدخل الإنساني » الذين يجادلون بأن القوة العسكرية الأمريكية ينبغي أن تستخدم في أي حالة ، في أي مكان في جميع أنحاء العالم ، حيث تتعرض للخطر حقوق الإنسان . ومن المفارقات ، فإن هذا « التدخل الإنساني » يريد أيضاً أن يطبق قوة الولايات المتحدة من خلال فرض عقوبات وحتى العمل العسكري في أي مكان في حال انتهكت فيه حقوق الإنسان .

هذا التوازن يبدو غير مستقر، فالصقور في الكونغرس في كلا الحزبين الجمهوري و الديمقراطي يدفعون نحو التدخل العسكري في سوريا وإيران، خاصة مع اختبار فقدان الرئيس أوباما التأييد الشعبي.

من جهة أخرى، وعبر سلسلة من الاتصالات بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية الايراني جواد ظريف و زيرة الخارجية الامريكية جون كيري ، كان هناك محاولة من أجل إيجاد طريقة لمشاركة إيران في محادثات جنيف 2، وفي المحادثات بين ظريف وبوتين أخبر الأخير الجانب الإيراني أن أمريكا تتحفظ على حضور إيران إذا لم تؤيد الاتفاق الإطاري القائم على قبول بنود جنيف1، خاصة أن المؤتمر لإنشاء « حكومة انتقالية « وإنهاء ثلاث سنوات من الصراع الدموي .

في الاتصالات المباشرة الخاصة بين أمريكا وإيران، لمحت ظريف لكيري أنه قد يكون قادراً على إقناع المرشد الأعلى علي خامنئي لتلبية متطلبات الولايات المتحدة بقبول إيران بمقررات جنيف1، وطلب كيري من ظريف الضغط على حزب الله للحصول على وعد بخروج مقاتلي الحزب من سورية فيما تم التوصل إلى اتفاق أولي لوقف إطلاق النار، وكانت المشكلة مع هذا الطلب هي أن إيران يمكن أن تضغط على حزب الله، لكن الولايات المتحدة لا يمكن أن تضغط على مقاتلي المعارضة السورية، أو الضغط على الجماعات المرتبطة بالقاعدة.

وكان ظريف مؤخراً في لبنان ، حيث التقى مع زعيم حزب الله ، والرئيس اللبناني ميشال سليمان و زعيم حركة أمل نبيه بري . ووفقاً لمصادر لبنانية ، قام ظريف خلال الزيارة بزيارة قبر عماد مغنية الذي يعتقد بأنه العقل المدبر لتفجير ثكنات مشاة البحرية الامريكية في 1980م، والذي اغتيل في دمشق في عام 2006. لكن في حقيقة الأمر فإن هناك أطراف في إيران تملك أوراق ربما أكثر من أوراق ظريف في العلاقة مع حزب الله.

أسئلة الدولة والمواطنة في سورية

■ الدكتور عبدالله تركماني

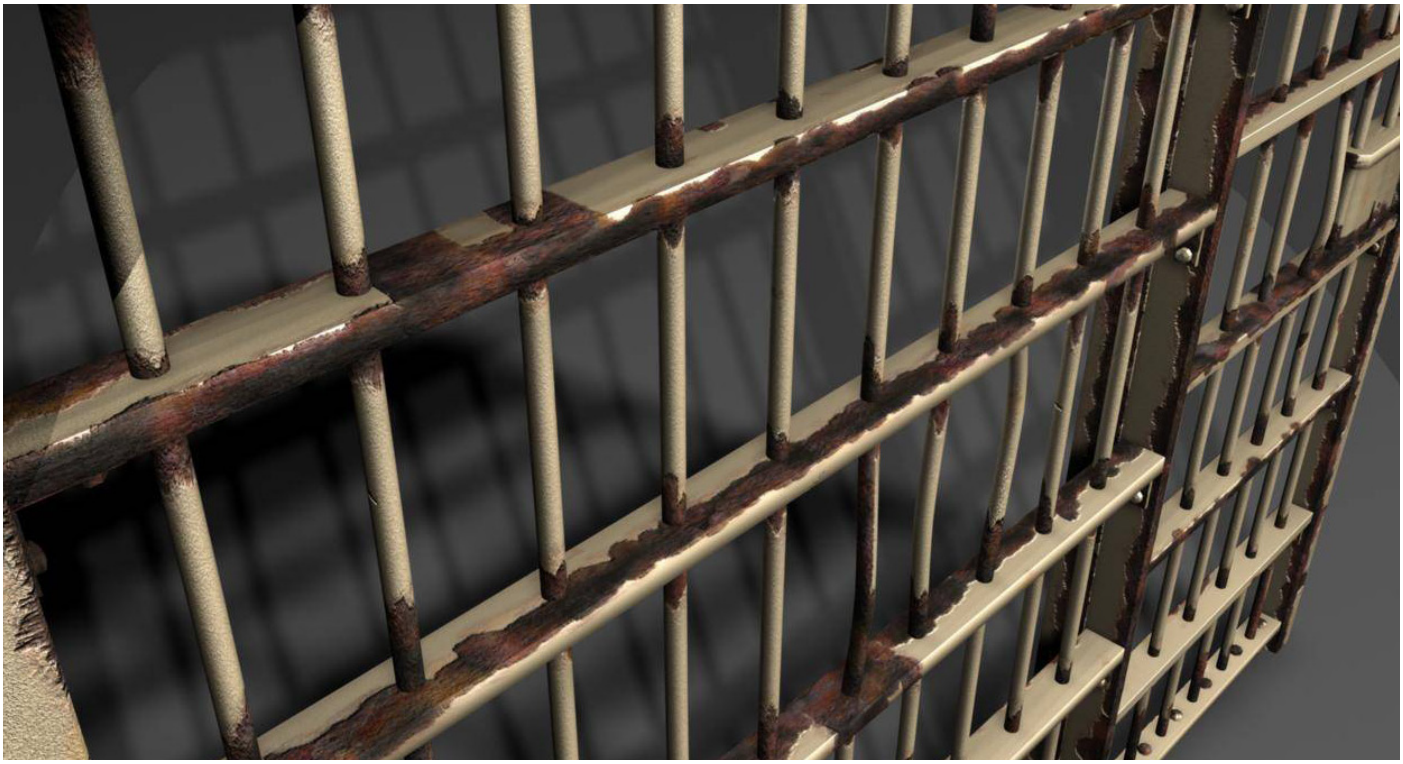

في دولة، تماهت فيها السلطة والحزب « قائد الدولة والمجتمع » والزعيم « الرئيس القائد » وحوّلتها السلطة الأمنية من فضاء عام لكل مواطنيها إلى فضاء خاص لأهل الولاء، من المؤكد أنّ تكون أسئلة الدولة والمواطنة من أهم إشكالياتها المعاصرة، ولكن بعد أن استفحل التعاطي الأمني مع الحراك الشعبي السلمي السوري المطالب بالحرية والكرامة منذ مارس/آذار 2011 فإنّ هذه الأسئلة تبدو أكثر أهمية.

إنّ آليات السيطرة التي تكونت منذ سنة 1970 شكلت الغطاء للفساد والركود العام على مدى سنوات عديدة، كما أعاقت إمكانية التعامل العقلاني مع الموارد الاقتصادية والبشرية السورية، وعطّلت انطلاق مبادرات المجتمع السوري الذي يتميز بالحيوية. فقد اعتادت السلطة، منذ عقود، مصادرة المجتمع وإخضاعه كلياً، وأقامت في سبيل ذلك منظماتها الشعبية كامتداد لسلطتها، بحيث لم يعد من الممكن الحديث عن دولة ومجتمع بالمعنى الحديث. ففي هذا « المجتمع الشعبوي »، حيث رأينا كيف أنّ منتسبي الاتحاد الوطني لطلبة سورية يساعدون قوات الأمن ضد زملائهم المعتصمين في جامعتي حلب ودمشق، تم تعميم قيم الوشاة والمخبرين، و» صار الأدنى يشي بالأعلى، والأقل كفاءة يشي بالأكفأ، والمختلس يشي بالنزيه والمستقيم، والجاهل يشي بالعالم، والأقل علماً يشي بالأعلم، وغير المؤهل يشي بالمؤهل، وعديم الضمير يشي بصاحب الضمير...».

ففي سورية هذه، حيث سلطة الدولة لا تستند إلى شرعية دستورية، وغير خاضعة لأية مؤسسات رقابية حقيقية، بل بوجود مراتبية تلعب فيها الأجهزة الأمنية الدور الأهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقرّب أهل الولاء وتنفّر أهل الكفاءة، من الضروري أن نذكّر أنّ الدولة مفهوم لا معنى له إلا إذا اقترن بمفهوم المواطنة، أي أن تكون إطاراً سياسياً ومؤسسياً لإدارة شؤون الناس جميعاً على أساس مبدأ المساواة بين المواطنين من خلال سلطة منتخبة.

إنّ سورية أحوج ما تكون إلى الدولة الديمقراطية القادرة والعادلة والفاعلة، دولة الحق والقانون والمؤسسات الدستورية والتنمية الشاملة المستدامة، بعد أن أضحت دولة متأخرة، بل فاشلة، يتسلط فيها أمراء الحرب على مصالح البلاد والعباد، وإدارة اقتصادية غير حكيمة في إدارة الموارد، وسجل حافل بانتهاكات حقوق الإنسان.

شكّل غياب الديمقراطية عن الحياة السياسية والاجتماعية السورية العثرة الكبرى أمام بناء الدولة الحديثة، والثغرة الأساسية في عدم تقدم البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ولعلّ مسألة الديمقراطية هي من أهم الدروس التي يمكن أن نستخلصها، فقد أدى إضعاف دور المواطن وتقليص المشاركة الحقيقية في العملية الإنمائية إلى ضعف الإنجازات التنموية الحقيقية، إذ أنّ التقدم الشامل لا يمكن تحقيقه واستمراره في ظل غياب التغيير السياسي، والاستناد إلى قاعدة ديمقراطية أوسع، وتمتع فعّال بالحريات السياسية والفكرية. لذلك فمن غير الممكن تصور سورية لكل مواطنيها بمعزل عن عودة الروح إلى المجتمع المدني، وضمان مؤسساته المستقلة عن سلطة الدولة، كي يسترد المجتمع حراكه السياسي والثقافي، بما يخدم إعادة بناء الدولة السورية الحديثة.

إنّ التاريخ السوري المعاصر قد رتّب على قوى الثقافة والعمل مسؤولية وطنية كبرى، تتناسب مع الدور المهم الذي تلعبه في الحياة الفكرية والمادية للشعب السوري، فلذلك فإنّ إعادة بناء الدولة الحديثة العادلة سوف تقع على عاتق هذه القوى بالدرجة الأولى، خاصة شباب ونساء ثورة الحرية والكرامة، فهي التي ستكون القاعدة الاجتماعية الأهم للتغيير في سورية المستقبل. ولاشك أنّ تحوّل هذه القوى إلى كتلة مؤثرة مرهون بقدرتها على جذب أوسع القطاعات الاجتماعية التي تطمح إلى التغيير. كما أنه مرهون بقدرتها على تجديد الثقافة السياسية السورية.

إنّ صياغة معادلة جديدة في الحياة الداخلية تأخذ بعين الاعتبار تعاظم التحديات، خاصة بعد الدمار الشامل للإنسان والبنى التحتية وتشريد 7 ملايين سوري خارج بيوتهم، في ظل علاقة قائمة على القناعة والثقة والتفاعل الحر، علاقة مقننة في إطار عقد اجتماعي جديد يوفّر الشفافية والمؤسسية والقانون، هي وحدها الكفيلة بوضع سورية على أولى درجات الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، وإلا فإننا أمام حالة إعادة إنتاج الماضي بكل مآسيه.

في كل الأحوال، وطالما أنّ كرامة وحرية الإنسان هي التي تشكل أساس تطور أي مجتمع، فإنّ الرقابة المؤسسة، التي تمكّن من وضع الإنسان السوري المناسب في المكان المناسب، تشكل أحد أهم الشروط لتحقيق الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية التعددية بأقل الخسائر، واستئصال العنف والتطرف من العلاقات الاجتماعية والسياسية.

إنّ الدولة الوطنية السورية، بما هي دولة حق وقانون، حقوق المواطنين فيها هي واجبات الدولة، وبما هي دولة الكل الاجتماعي، هي دولة كل مواطنيها بلا استثناء ولا تمييز، يشارك فيها الأفراد والفئات الاجتماعية مشاركة فعلية من خلال المؤسسات.

وفي المحصلة، يبدو أنّ لا حل دائماً في سورية خارج تجاوز النظام الحالي وإقامة دولة الحق والقانون التي تحمي كرامة المواطنين بمواطنة كاملة.